اذ لا سبيل للعقل الى ان يحيط بافراده الشخصية ويعين الاكثر منها حتى يمكن
للعقل ان يحكم على بعض الامور العامة بشموله للاكثر كالعلية والكثرة
مثلا ولانهم وضعوا للاحوال المختصة لكل قسم بابا على حدة فلم يبق
لهم الا الاحوال المشتركة بين تلك الاقسام فوضعوا لها هذا الباب
فلاحظوا في الاحوال المبحوث عنها شمولها لتلك الاقسام دون
الافراد الشخصية الى هنا كلامه اقول الحكم بالاكثرية او بالجميع
لا يتوقف على احاطة العقل بجميع افراده الشخصية تفصيلا حتى يلزم
الاستحالة بل يكفيه الاحاطة الاجمالية بان يعلم شموله من نفس مفهومه
الى جميع كالموجود والوحدة او يعلم لزومه واختصاصه لكن فقط
بمجرد النظر الى مفهومه كالامكان الخاص والحدوث والوجوب
بالغير والكثرة والمعلولية من غير توقف على احاطة جميع
افراد الموجود مفصلة ولو كان موقوفا على احاطة جميع الافراد
مفصلة لم يصح الحكم منا بان تلك الصفات بعضها يشمل الجميع وبعضها
يشمل الاثنين مع ان الحكم صحيح من غير تردد ثم نقول
القوم لاحظوا في شمول الاعراض الذاتية المبحوث عنها
لاقسام الموضوع شمولها لجميع افراد اقسامه لا مجرد وجودها
في تلك الاقسام ولو في ضمن بعض الافراد كما اكتفى به البعض
فورد عليه الاعتراض بمثل الكم والسمع والبصر ولو اكتفى
بمجرد وجودها في ~~تلك~~ من غير شمولها لجميع افراد القسم
تلك الاقسام صح

لكانت

لكانت تلك الاعراض اعراضا غريبة لا ذاتية كما بين في موضعه
ومن اراد الاطلاع على ما تلونا عليك فلينظر الى مباحث موضوعات
العلوم واذا عرفت هذا فنقول وضعهم للاحوال
المختصة بكل قسم بابا على حدة لا يوجب ملاحظتهم في الامور المشتركة
شمولها للاقسام من غير ملاحظة الشمول لجميع الافراد حتى يمتنع
ان يراد بالموجودات الافراد الشخصية فملاحظة
اختصاص الاحوال والشمول للقسم كما وقع من صاحب المواقف
ليس الا لاجل الضبط لانه لم يلاحظ في اختصاص الاحوال
وشمولها الافراد جميعا كما توهم قال وكالماهية وقع في
بعض النسخ وكالماهية والتشخص عند القائل بانهما متغايران بوجوده اقول
لا بد من ~~التقييد~~ التقييد بالمغايرة واما الاكتفاء بعدم
التقييد على ما وقع في بعض النسخ فبناء على ظهور ذلك التقييد
لانه يصح الكلام من غير تقييد وانما قلنا انه لا بد
من ذلك التقييد لان المعدود من الامور العامة هو الماهية
المبحوث عنها في ذلك المقصد التي يترتب عليها غرض علمي
في ذلك المقصد ولا شبهة ان البحث عن الماهية في مقصدها
انما هو من حيث انها صالحة لمعروضية الوجود كما سيصرح به
المحشي في اول بحث الماهية فالماهية المعدودة من الامور العامة
المبحوث عنها في فصل الماهية بحيث يجري احكامها

سهو وقع في شرح المواقف صح

والى جميع الجزئيات ... في فصل الماهية صح

Copyright © King Saud University